

قواعد الاحكام

[573] العبد والتركة أخماسا ، فله عشر العبد وخمس المائتين على الثاني. (ب) : لو خلف عبدا مستوعبا قيمته مائة واوصى به لواحد ولآخر بثلثه ولآخر بسدسه على جهة العول قسم العبد تسعة : ستة لصاحب الكل ، واثنان لصاحب الثلث ، وواحد لصاحب السدس. ويحتمل أن يكون للاول تسعة وعشرون من ستة وثلاثين ، وللثاني خمسة ، وللثالث اثنان. ولو جعل العول بين المستوعب والآخرين دونهما : فللأول ثلاثة أرباع ، وللثاني السدس ، وللثالث نصفه. ولو رد (1) الوارث قسم الثلث كذلك. ولو كان مع العبد مائتان واوصى لواحد به ولآخر بثلث ماله ولآخر بسدسه : فلصاحب العبد مع الاجازة ثلثا العبد ، ولصاحب الثلث تسعاه وثلث الدراهم ، ولصاحب السدس تسعه وسدس الدراهم. ومع الرد : يضرب صاحب العبد بمائة ، وصاحب الثلث بها ، وصاحب السدس بخمسين ، وينحصر حق صاحب العبد فيه. وعلى الاحتمال القوي : يجعل الثلث ثمانية عشر : للاول ستة من العبد ، وللثاني اثنان منه وستة من باقي التركة ، وللثالث واحد منه وثلاثة (2) من باقي التركة. (ج) : لو ترك ثلاثة قيمة كل واحد مائة واوصى بعثق أحدهم ولآخر بثلث ماله على سبيل العول عتق من العبد ثلاثة أرباعه ، وكان للموصى له رבעه وثلث العبدین الآخرين مع الاجازة. (1) في (أ) : " ولو زاد ". (2) في المطبوع و (أ ، ب) : " وثلثه " .